

أثر التنمية المستدامة على الأداء المالي والسوقي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين

The impact of sustainable development on the financial performance and market value of banks listed on the Palestine Stock Exchange

د. محمد نواف حمدان عابد¹

جامعة الأزهر_ غزة mnabed@hotmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/12/15

تاريخ الاستلام: 2018/10/13

الملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة تأثير التنمية المستدامة على كل من مؤشرات الأداء المحاسبية التقليدية والأداء السوقي وصافي التدفق النقدي التشغيلي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة (2011-2016). معتمدة على المنهج التحليلي الاستنباطي. وأظهرت النتائج وجود أثر وعلاقة طردية (موجبة) للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية والأداء السوقي عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وعدم وجود أثر وعلاقة عكسية (سالبة) للتنمية المستدامة على كل من معدل دوران السهم، Tobin's Q وصافي التدفق النقدي التشغيلي. ولكن هذا التأثير لا يمكن تعميمه على جميع القطاعات الصناعية. وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة لأهميته في تحسين مستوى التنافس وهذه الميزة تعمل على في تحسين الربحية والأداء المالي على المدى البعيد. الكلمات الدالة: التنمية المستدامة، الأداء المالي، الأداء السوقي، القيمة السوقية، صافي التدفق النقدي التشغيلي.

التصنيف JEL: M0, M4, M49.

Abstract :

The study aims at identifying the impact of sustainable development on both the traditional accounting performance indicators, the market performance and the net operating cash flow of the banks listed on the Palestine Stock Exchange during the period 2011-2016, based on the analytical approach. The results showed that there is a positive and positive impact on the performance indicators of accounting performance and market performance at a level less than 0.05, and the absence of negative impact and relationship of sustainable development on both Tobin's Q and net operating cash flow, But this effect can not be generalized to all sectors industries The study recommends that attention to sustainable development is important in improving the level of competition and this advantage is working to improve profitability and financial performance in the long term.

Keywords: Sustainable Development (SD), Financial Performance, Market Performance, Market Value and Net Operating Cash Flow.

Classification (JEL): M0, M4, M49.

¹ المؤلف المراسل د/محمد نواف حمدان عابد - جامعة الأزهر_ غزة mnabed@hotmail.com

❖ المقدمة:

الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة التنمية المستدامة، لأنه مفهوم متنوع المعاني ومتعدد الاستخدامات، فالبعض تعامل مع التنمية المستدامة كروية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى فيها نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (عبد السلام، وحسن، 2003). حيث برزت التنمية المستدامة نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات companies Multinational للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي، خاصةً بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحديد التجارة العالمية (الفحما، 2012: ص 14-15)، ولأن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم متغير ودائم التطور ومرتبطة بشكل عضوي بالتنمية، فعليه يتوجب على الوحدات الاقتصادية بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فأصبح الاهتمام بالتنمية المستدامة من قبل بعض الوحدات الاقتصادية يعتبر شيء أساس للمحافظة على رضا العملاء والمستهلكين، فقد أظهرت دراسة (Luo and Bhattacharya, 2006) إن الشركات التي تكون قدرتها على الابتكار والتطوير منخفضة فإنها تقلل من مستوى رضا العملاء فتتخفف المسؤولية الاجتماعية، وإن انخفاض رضا العملاء يضر على القيمة السوقية، يترجم ذلك بوجود علاقة بين نظرية السوق وممارسة المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما أكدته (Husted & Allen, 2007) بأنه توجد علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات، وهذه العلاقة معقدة لأنها تتأثر بسلسلة كبيرة من المتغيرات المتداخلة مثل البيئة والصناعة والموارد والقيم. وبينت دراسة (Cardebat & Sirven 2010) أن التقارير المنشورة فيما يتعلق بتطبيق التنمية المستدامة في الشركات كانت سلبية بالرغم من العائد المالي على رأس المال، وإن هناك أثر للتنمية المستدامة على الأداء وعلى الوضع المادي للشركة، وإن هناك عوامل تؤثر على التنمية المستدامة في الشركات كحجم الشركة، والنشاط، والدولة الموجودة بها. ويوصي (Kang & Chang, 2010) أنه ينبغي على واضع استراتيجيات التنمية المستدامة للشركات أن يكون حذراً إزاء إمكانية تأثير أنشطة التنمية المستدامة على أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين، كما يمكن أن يؤثر ذلك على قيمة أسهم الشركة. وأظهرت

دراسة (Muhammad & Syed, 2014) وجود علاقة إيجابية قوية بين التنمية المستدامة والأداء المالي، وإن التأثير كان بدرجات متفاوتة بين الشركات على الأداء المالي، حسب اختلاف مقاييس التنمية المستدامة للشركات والمنهجية والأدوات الإحصائية ومتغيرات الوساطة وحجم الشركات. كما توصلت دراسة (Yusuf & Maryam, 2015) إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين التنمية المستدامة للشركات والقيمة السوقية، والعائد على رأس المال العامل. وعدم وجود علاقة بين التنمية المستدامة وحجم الشركة. أما دراسة (عبد الرحيم، 2015) توصلت إلى أن التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية، وأن هناك ارتباط بنسبة 43% بين المؤشر الفرعي للتنمية المستدامة الممثل بالمسؤولية البيئية والأداء المالي، وإن المسؤولية البيئية لها تأثير إيجابي على عملية ضبط الأداء المالي في الشركات. يليه قواعد الحوكمة بنسبة 40%، ثم المسؤولية الاجتماعية بنسبة 30%. وأكدت دراسة (الحلو، 2016) أن هناك أثر التنمية المستدامة على سعر السهم للشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر السهم نحو الزيادة والمساهمة المستدامة. ووضح (الامام وسلمان، 2017) إن اهتمام القطاع المصرفي في مفهوم الصيرفة المستدامة هو ليس مجرد عملاً خيراً فحسب، بل هو أكثر من ذلك لأنه يؤدي إلى زيادة استقطاب العملاء وزيادة الأرباح على المدى الطويل.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الجوانب الفكرية للتنمية المستدامة، وواقع تطبيقها في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. وتأثير التنمية المستدامة على الأداء المالي والسوقي، لتقديم مجموعة من التوصيات اللازمة لإبراز أهمية التنمية المستدامة في بيئة الأعمال الفلسطينية. حيث يثور التساؤل في تحديد نوع العلاقة ودرجة تأثير التنمية المستدامة على الأداء المالي، والسوقي، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، خاصة وإن الوحدات الاقتصادية أصبحت تحداً حاداً للتنمية المستدامة المجتمعية باعتقادها بأنها أحد أسباب تعظيم الثروة بطريقة غير مباشرة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تباين الاختلاف في درجة الالتزام بالتنمية المستدامة بين المصارف، فهناك المعارض أو المترددة في تطبيق التنمية المستدامة ومنهم المؤيد للتنمية وملتزم بها أمام العملاء والافراد العامة من المجتمع. ويلاحظ إن بعض المصارف تسعى إلى المغالاة والمبالغة

في قيمة التنمية المستدامة من أجل تحسين صورتها أمام الغير لاعتقادها بأهمية التنمية المستدامة في تحقيق أهدافها ورغباتها في تحسين الأداء المالي والربحية. فرضيات الدراسة.

قسمت فرضيات الدراسة إلى ثلاث فرضيات لتحقيق أهداف الدراسة:

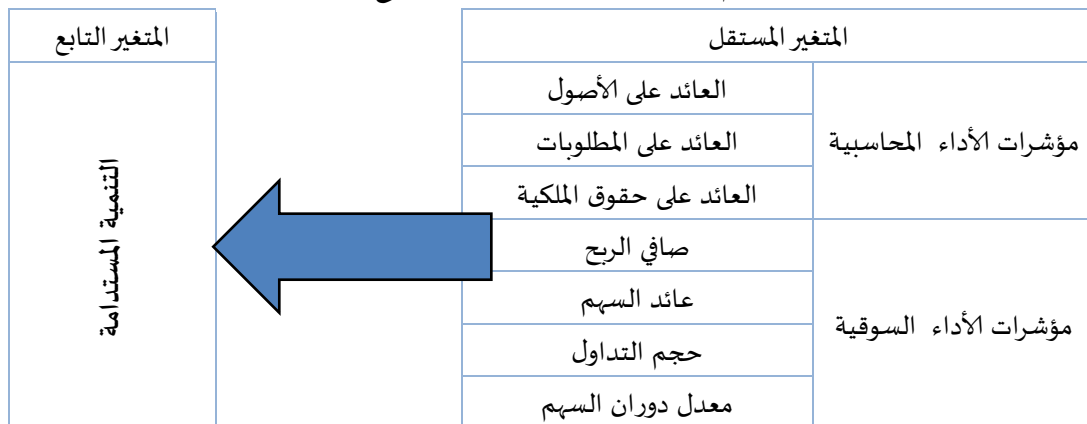
1. لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية الممثل في: العائد على الأصول، والعائد على المطلوبات، والعائد على حقوق الملكية.
2. لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على الأداء السوقي الممثل في: صافي الربح، وعائد السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم، القيمة السوقية، مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q.
3. لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على صافي التدفق النقدي التشغيلي.
- 4.

منهجية الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستنباطي لاستنباط الحقائق ودراسة الواقع من خلال المسح الشامل للبيانات المالية دون تحيز خلال الفترة الواقعة بين (2011_2016)، لتوفير البيانات والحقائق عن مشكلة الدراسة وتفسيرها للوقوف على دلالاتها. متغيرات الدراسة.

يوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين المتغير المستقل الممثل بالتنمية المستدامة بجميع أبعادها والمتغير التابع الممثل بكل من مؤشرات الأداء المحاسبي والسوقي والدخل التشغيلي.

الشكل رقم (1): العلاقة بين المتغير التابع والمستقل



		القيمة السوقية	
		Tobin's Q	
		صافي التدفق النقدي التشغيلي	الدخل التشغيلي

(المصدر: إعداد الباحث)

أولاً: الجانب النظري

استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980م، في الاستراتيجية العالمية للبقاء، وقد عرفها تقرير (بروند تالاند) بأنها التنمية المستدامة التي تجيب حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر، ويقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة المترابطة داخلياً ضمن عملية التنمية المستدامة وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد. وقد برز مصطلح التنمية المستدامة عام 1987 من خلال التقرير الذي أدته اللجنة العالمية لشؤون البيئة والتنمية World Commission for Environment and Development (WCED) المشكلة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983م واستخدم هذا المصطلح آنذاك للتعبير عن الجهود والبرامج الموجهة إلى المشكلات التي تعاني منها البشرية والمتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية سوء استخدام الانسان لها، أو نتيجة التغيرات الطبيعية وما تسببه من أمراض وفقر وبطالة (بدوي، 2011).

مفهوم التنمية المستدامة.

عرفت المنظمة التعاونية للاقتصاد والتنمية (OECD) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تتضمن أرباح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الانسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها OECD (2002). اما الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) قد عرف الاستدامة على مستوى الوحدة الاقتصادية "بأنها قدرة الوحدة على تحقيق قيمة مضافة والاستمرار في الوجود ككيان اقتصاد (IFAC, 2006)، اما (Asongu, 2007: p2) فقد عرف التنمية المستدامة بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، وان الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب ان يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة. ويمكن القول إن التنمية المستدامة علاقة تنشأ بين

الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة.

بمراجعة المفاهيم التي تناولت تعريف التنمية المستدامة نلاحظ ان هذا المفهوم مر بعدة مراحل متتالية وفي كل مرحلة تم اتخاذ شكل معين للمفهوم، ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة 1960-1970م. اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية خاصة مثل الدخل القومي ودخل الفرد بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلاً في الدولة، وفي العقد الثاني للتنمية 1970-1980م. اكتسب مفهوم التنمية ابعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية لا تعني النمو الاقتصادي فقط وإنما تشمل إحداث تغييرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع، وخلال عقد التنمية الثالث 1980-1990م اكتسب مفهوم التنمية بعداً حقوقياً وديمقراطياً يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطلق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الجيد الذي له تأثير في كل محاور ومجهودات التنمية وأن الديمقراطية تعني مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات باعتبار أن المشاركة هي أحد المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة، وقد شهد عقد التنمية الرابع 1990م نقطة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريودي جانيرو عام 1992 التي تضمنت (27) مبدأ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل عملية التنمية، حيث أوضحت تلك الوثيقة العلاقة بين جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يتفهم حقيقة إن التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حالياً مما يوجب إدراك حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية (Daniela, E, and R.J. Baumgartner, 2006).

خلاصة القول: أن جميع المفاهيم والادبيات التي تحدثت عن مفهوم التنمية المستدامة جاءت تركز على أمور تهتم في تحسين مستوى الظروف البيئية والمعيشية للأفراد والرقى بمستوى تأهيل الموظفين والعاملين من الناحية العلمية، أو الصحية، أو الاجتماعية داخل الوحدات الاقتصادية. محاسبة التنمية المستدامة.

تعتبر المحاسبة عن التنمية المستدامة من أبرز مظاهر التطور المحاسبي في عصرنا الحالي، حيث نشأ هذا التطور نتيجة ازدياد حجم وقدرات الوحدات الاقتصادية، ومع ازدياد حجم هذه الوحدات الاقتصادية وتأثيرها على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وعلى العالم بأكمله في بعض الأحيان، وعليه يمكن تعريف محاسبة التنمية المستدامة بأنها أسلوب إداري محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي لتحقيق رقابة فاعلة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة وبين الأشخاص المسؤولين من جهة أخرى وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية بجميع مستوياتها الإدارية. وإن نظام محاسبة التنمية المستدامة يعتمد إدارياً على فلسفة أساسية هي الإدارة اللامركزية، ومحاسبياً على نظام الموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء والربط "الإداري والمحاسبي" ينطلق من أن الأشخاص المسؤولين والموازنات شيء واحد، فنظام محاسبة المسؤولية يشخص البيانات المالية أي يربط بينهما وبين أشخاص معينين، وكل تقرير يوجه إلى مستوى محدد من مستويات الإدارة (النعيمات، حسين، 2011: ص 312). وعرف (Schermerhorn, 2002: P158) محاسبة التنمية المستدامة "بأنها إما إجبار المنظمات للعمل بطريقة لخدمة ذوي الاهتمام الداخليين والخارجيين والاطراف ذوي العلاقة بالوحدة الاقتصادية، وذلك للحد من الأضرار التي قد تلحق بالمجتمع من خلال دفع تكاليف إضافية لا تتعلق بالمنتج فقط." أما (الغالي والعامري، 2005) فقد عرفا محاسبة التنمية المستدامة "بأنها عقد بين المنظمة والمجتمع تلزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع بما يحقق مصلحته وينظر لها على انها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل كالمواصلات، والإسكان، والصحة وغيرها من الخدمات". وعرفها (حريم والساعد، 2005: ص 62) "بمثابة تذكير للوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعاتها التي تنتسب إليها"، بينما يرى البعض الآخر أن المحاسبة عن التنمية المستدامة تقتضي ألا تتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الوحدات الاقتصادية صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع.

أهداف التنمية المستدامة.

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسة هي: الاندماج، والتكامل البيئي، وتحسين العدالة الاجتماعية والفاعلية الاقتصادية، وهي بذلك تركز على ثلاث أبعاد أساسية هي (مراد، 2009: ص 107):

1. البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، والمسكن، والصحة، والتعليم.

2. البعد الاجتماعي: يعد الإنسان جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي، حيث يجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية؛

3. البعد البيئي: يقصد به الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية وجمالها، ونوعية الهواء والتربة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الاستخدام الكفء. ويدعو البعد البيئي إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية بحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم المناظر الطبيعية بحيث تستخدم الكوادر المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد، وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية وذلك عن طريق الاستعاضة عنها بالمواد الأخرى المتاحة أو المصنعة (غنيم وأبوزنط، 2010: ص 25):

جوانب التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية.

هناك أربع جوانب لاستخدام التنمية المستدامة تؤثر في الوحدات الاقتصادية هي (الصاوي، 2011):

1. الجانب المالي: يمثل العائد المناسب لمستوى المخاطر.
 2. الجانب الاجتماعي: يمثل تأثير عمليات وأنشطة الوحدات الاقتصادية على المجتمع في ضوء العقد الاجتماعي وتأثير أصحاب العمل.
 3. الجانب الثقافي: يمثل العلاقة بين الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصالح الداخليين وخاصة العاملين والموظفين.
 4. الجانب البيئي: يمثل تأثير عمليات وأنشطة الوحدات الاقتصادية على البيئة الجيوفيزيائية.
- العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

من الصعب التمييز بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظراً لشدة تقاربهما، فالأول يعنى التوافق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى عالٍ. والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات البيئية، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من اشكال المساهمة في التنمية المستدامة فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية. اما الفرق بينهما فيمكن في أن مفهوم التنمية المستدامة تُعنى به أطراف عدة مثل: الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، المواطن، المستهلكين، في حين أن مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية ناجم عن تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها (وهيبة، 2014:ص95).

القياس المحاسبي للتنمية المستدامة.

قبل التطرق للقياس المحاسبي للتنمية المستدامة نود توضيح مفهوم القياس المحاسبي الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الاعداد بأحداث الوحدة الاقتصادية الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة" (عريف، 2011: ص54)، ونظراً لأن القياس في مجال المحاسبة عن التنمية المستدامة يعد من الموضوعات التي تواجه صعوبة إيجاد مدخل قياس عملي يلقي القبول العام كما في المحاسبة المالية، وينتج ذلك من طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس لكونها تتصف بالآتي (Arcay & Vazquez 2005: pp 299–331):

أ. أنشطة الأداء البيئي والاجتماعي غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق عن ماهيتها بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الوحدات الاقتصادية بسبب وجود فجوة بين ما تراه تلك الوحدات الاقتصادية من مسؤولية تجاه المجتمع عن مساهمتها في مجال التنمية المستدامة.

ب. صعوبة التعبير بوحدات نقدية عن نتائج قياس إسهامات الوحدات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، لأن النتائج التي ينتمي إليها ذلك القياس لا يتضمن بشكل مطلق معلومات كمية، بل تشير في الغالب إلى معلومات نوعية يصعب ترجمتها كلياً.

نطاق محاسبة التنمية المستدامة:

إن مجالات محاسبة التنمية المستدامة ذات طبيعة متحركة، فهي تتغير من زمن إلى آخر تبعاً لتغيرات الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وذلك لتقدم المعرفة العلمية واثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية، وهي تتغير أيضاً تبعاً لتغيرات القيم والمواقف في

المجتمع، وبالتالي تصبح الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي محوراً للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة (بامزاحم، 2003: ص 57). وأشار (الخولي، 2002: ص 194-195) إلى أنه يمكن دمج بعض مجالات التنمية المستدامة وعرضها في أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقارير عنه، وهذه المجالات هي:

1. الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية: تتضمن هذه المجموعة المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للوحدة الاقتصادية بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطاتها التي تؤثر على البيئة، بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية والمحافظة على محاسبة التنمية المستدامة نظراً لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه والهواء والتربة (جربوع، 2007).
2. الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية: يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الوحدة الاقتصادية على الأشخاص العاملين فيها كالموارد البشرية التي تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية (حنان، 2003: ص 261). لأنها تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف الموظفين بشكل عام، كإجراءات الاستقطاب والتعيين، وبرامج التدريب المتاحة للموظفين و التسهيلات المقدمة لتعليم الموظفين وأسرهم، ومستويات الرواتب والأجور، وخطط الحوافز المعنوية للموظفين، والتأمين الصحي المجاني، وتقديم وسائل الأمن الصناعي، واتباع سياسات تحقق الرضا الوظيفي (Rahahleh & Sharairi, 2008: P17).
3. الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع: تتضمن نطاق هذه المجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق من أفعال لمجتمع المحلي أو المجتمع عموماً، مثل الإسهام في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة، وإفساح المجال أما مطلوبة الجامعات للتدريب، وإقامة حضنة لأطفال المنطقة، ودعم الجمعيات الخيرية. ويلاحظ إن غالبية الأنشطة تنسم بالاختيارية والالتزام الطوعي من قبل الوحدة الاقتصادية مما يعزز من استمرارية الوحدة الاقتصادية وتواصلها مع المجتمع المحلي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (Gray et al, 1995, P 47-77).

4. الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات: تتضمن نطاق هذه المجموعة الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع الزبائن من حيث تحقيق رضاهم عن المنتج أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة المظاهر النوعية للمنتجات مثل صلاحيتها للاستخدام وتقديم المنافع المرجوة منها، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى تحقيقها لرضا المستهلك، كما أنها كأنشطة أخرى متعلقة بالصدق في الإعلان عن المنتج أو الخدمة، ووضوح طريقة الاستخدام، وانخفاض المخاطر المرتبطة بهم (Hossain et al, 2006).

الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

يعد الأداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية عموماً، وتزداد تلك الأهمية إذا انطلقنا من فكرة غياب مفهوم تام للأداء المالي ومحدداته، فكل طرف يفسر الأداء المالي بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته، فيما تهدف الوحدة الاقتصادية إلى الاستمرار والبقاء، والموظف يعزف على وتر رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع يود وينتظر الرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية (عبد الغني، 2006). كما يعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الأداء في مختلف الوحدات الاقتصادية، وذلك للإبلاغ عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في الوحدة الاقتصادية، حيث أن القدرة الإيرادية تعني قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الإيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما القدرة الكسبية تعني قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق فائض من أنشطتها الجارية والرأسمالية أو الاستثنائية من أجل مكافأة عوامل الإنتاج (الدعاس، 2010)، ويقاس الأداء المالي بمدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم، وتوجد مقاييس متعددة لقياس الأداء المالي، ويعتبر العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية من أكثر المقاييس شيوعاً، وهذه المقاييس استخدمتها كل من الدراسات (Mahoney & Roberts, 1997; Fauzi et al, 2007; Mahoney & Roberts, 2007).

العلاقة بين التنمية المستدامة والأداء المالي.

منذ أن أصبح موضوع التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية شائعاً في السبعينات من القرن الماضي (القرن العشرون)، كانت المفاهيم وارتباطها المحتمل بالأداء المالي هوزيادة اهتمام الممارسين والباحثين على حد سواء. وفي إحدى المقالات المنشورة الأولى في هذا المجال،

جادل (Alexander and Buchholz) ألكسندر وبوخولز (1978) بأن مفهوم التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية يمكن أن ينظر إليه من وجهة نظر مختلفة، الأول هو أن إدارة واعية اجتماعياً تمتلك المهارة لتشغيل وحدة اقتصادية متفوقة والتي من المرجح أن تؤدي إلى نتائج مالية أفضل، والثاني هو أن التكاليف المتكبدة من زيادة نفقات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية تؤدي إلى عبئ تنافسي، واستخدم ألكسندر وبوخولز في أبحاثهم مؤشر السمعة كأساس لتقييم أداء التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية، وهي أن تعكس التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية. وفي السنوات اللاحقة، واصل الباحثون مناقشة المناهج المختلفة التي استخدمها الباحثون في قياس أداء التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية والأداء المالي، حتى في الوقت الحالي، حيث توصلوا إلى توافق في الآراء، الأمر الذي أعاق إمكانية تعميم النتائج (Martinez-Ferrero & Valeriano, 2015). كما قدمت الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين التنمية المستدامة والربحية نتائج متناقضة وغير واضحة بسبب إشكالية صعوبة قياس الأداء الاجتماعي حيث ركزت معظم الأبحاث على قياس بعد أو بعدين من أبعاد التنمية المستدامة واهملت الأبعاد الأخرى، مما جعل نتائج هذه الأبحاث غير دقيقة ومختلفة. ويمكن أن نميز بين ثلاث نظريات توضح هذه العلاقة (ابن سالم والعربي، 2012: ص 7):

1. نظرية وجود علاقة سلبية بين التنمية المستدامة والربحية: تعتبر هذه النظرية انتهاج الوحدات الاقتصادية التنمية المستدامة يقلل من قدرتها التنافسية لأنها تدفع تكاليف إضافية في مشاريع التنمية المستدامة والتي لا تدفعها الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تنتهج التنمية المستدامة، حتى لو كانت هناك مكاسب اقتصادية للتنمية المستدامة قليلة جداً مقارنة مع تكاليفها الضخمة وإن انتهاج الوحدات الاقتصادية التنمية المستدامة سوف يؤدي إلى إنقاص ربحيتها.
2. نظرية عدم وجود علاقة بين التنمية المستدامة والربحية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من الصعب إثبات وجود علاقة بين التنمية المستدامة والربحية، وإذا وجدت أي علاقة بينهما، فلا نستطيع اسنادها إلا إلى فحص هدفها فقط لأنه من الصعب إثباتها احصائياً.
3. نظرية وجود علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والربحية: تعتبر هذه النظرية أن أي زيادة في الربحية سوف تؤدي إلى زيادة مدى انتهاج الوحدات الاقتصادية للتنمية المستدامة

وليس العكس، حيث أن توفر الموارد للوحدات الاقتصادية يجعلها قادرة على أن تستثمر في مجالات اجتماعية مختلفة.

ثانياً: الجانب التطبيقي.

مجتمع ومحددات الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (6)، خلال الفترة الواقعة ما بين (2011-2016) وذلك لتوفر بيانات مالية عن التنمية المستدامة لـ 36 معلومة وهي: (6 مصارف $\times$ 6 سنوات = 36).

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات المالية اللازمة للدراسة من موقع بورصة فلسطين الإلكتروني، وبعد جميع البيانات المالية تم إدخالها على برنامج Excel، ومن ثم إدخالها على البرنامج الإحصائي (S.P.S.S) لاستخلاص النتائج.

مبررات اختيار مجتمع عينة الدراسة.

إن مبررات اختيار مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين فقط هو أن القطاع المصرفي يعد دأهمية وظيفية واستراتيجية عالية في فلسطين حيث إن مساهمة القطاع المصرفي في إداء بورصة فلسطين استحوذ على أعلى نسبة لحركة الأسهم المتداولة سجلت مع نهاية عام 2016م. حيث بلغت القيمة السوقية 1028988015 دولار أمريكي وحجم التداول 99518768 سهم ما يمثل نسبة 41.55% من إجمالي حجم التداول، إضافة إلى إن القوانين والمؤشرات المالية لا تفرق بين طبيعة نشاط هذه المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

التحليل الإحصائي للبيانات المالية للبنوك.

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية للتحقق من صحة الفروض وتحقيق الأهداف.

- أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد: يهدف لقياس التأثير المعنوي للتنمية المستدامة على كل من الأداء المالي، والربحية، والقيمة السوقية المقاسة بمؤشر Tobin's Q، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

- اختبار (T-Test)، و (F-Test): للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمستقل واختبار فرضيات الدراسة من حيث قبول الفرضية أو رفضها عند مستوى معنوية (5%).
- معامل الارتباط الخطي بيرسون (R): يهدف لقياس العلاقة بين متغيرين أو أكثر من حيث قوتها أو ضعفها، وكذلك تحديد اتجاهها سواء كانت طردية أو عكسية، حيث كلما زادت قيمة (R) زادت درجة الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل. وتنحصر قيمة معامل الارتباط الخطي بين -1، +1.

اختبار صحة الفروض:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية الممثل في: العائد على الأصول، والعائد على المطلوبات، والعائد على حقوق الملكية.

حيث تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى أنه يوجد أثر معنوي وعلاقة طردية موجبة بين التنمية المستدامة والمتغيرات المتعلقة بمؤشرات الأداء المحاسبية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا منافي لصحة الفرضية وتؤكد على وجود أثر معنوي للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية. ومن خلال تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدّل للعائد على الأصول يساوي 0.38، وهذا يعني أن 38% من التغير في العائد على الأصول (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل)، أما معامل التحديد المُعدّل للعائد على المطلوبات يساوي 0.209، وهذا يعني أن 20.9% من التغير في العائد على المطلوبات (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل). وكان معامل التحديد المُعدّل للعائد على حقوق الملكية يساوي 0.125، وهذا يعني أن 12.5% من التغير في العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل)، ونتيجة وجود علاقات عند مستوى معنوية (0.01) فقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد التأثير المعنوي للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية، كما يوضح جدول رقم (1) نتائج اختبار (T-Test)، و (F-Test)، حيث نجد إن التنمية المستدامة لها علاقة معنوية في نموذج الانحدار الخطي مع المتغير العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية (0.044) وهو أكبر من (0.01) ولكن أقل من (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل. لتصبح الفرضية يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية الممثل في: العائد على الأصول، والعائد على المطلوبات، والعائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (1): مصفوفة ارتباط بيرسون ومعامل الانحدار الخطي المتعدد لتأثير التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية التقليدية

التنمية المستدامة	العائد على الأصول	العائد على المطلوبات	العائد على حقوق الملكية
معامل الارتباط R	0.616**	0.457**	0.353*
معامل الانحدار	3.29×10^{-9}	2×10^{-8}	1.84×10^{-8}
اختبار T	0.616	2.859	2.104
اختبار F	18.969	8.174	4.425
مستوى المعنوية	0.000	0.008	0.044**
معامل التحديد	0.38	0.209	0.125
حجم العينة	36	36	36

المصدر: مستنتجة من مخرجات spss

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على الأداء السوقي الممثل في: صافي الربح، وعائد السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم، القيمة السوقية، مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q.

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى أنه توجد أثر علاقة معنوية طردية (موجبة) بين التنمية المستدامة والأداء السوقي الممثل في: صافي الربح، وعائد السهم، وحجم التداول، والقيمة السوقية. عند مستوى معنوية أقل من (0.05) باستثناء كل من معدل دوران السهم، و Tobin's Q فقد كانت العلاقة عكسية سالبة لأن مستوى المعنوية بلغ (0.595)، (0.792) على التوالي وهو أكبر من (0.05)، ونظراً لأن مستوى المعنوية اختلف بين المؤشرات فإن النتيجة تكون رفض الفرضية مع بعض المؤشرات وقبولها مع البعض الآخر. ومن خلال تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المعدل لصافي الربح يساوي 0.92، وهذا يعني أن 92% من التغير في صافي الربح (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل) وهي نسبة مرتفعة، ومعامل

التحديد المعدل لعائد السهم يساوي 0.308 وهذا يعني إن 30.8% من التغير في عائد السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل)، ومعامل التحديد المعدل لحجم التداول يساوي 0.414 وهذا يعني إن 41.4% من التغير في حجم التداول (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل)، وكان معامل التحديد المعدل للقيمة السوقية يساوي 0.13 وهذا يعني إن 13% من التغير في القيمة السوقية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل)، أما معامل التحديد المعدل لكل من معدل دوران السهم، و Tobin's Q يساوي 0.009، 0.002 على التوالي وهذا يعني إن 0.9% من التغير في معدل دوران السهم، و 0.2% من التغير في Tobin's Q (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل) ويلاحظ عنها نسبة ضعيفة جداً من درجة التأثير تكاد لا تذكر، ونتيجة لثبوت وجود بعض العلاقات فقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد التأثير المعنوي للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء السوقية، كما يوضح جدول رقم (2) نتائج اختبار (T-Test)، و (F-Test)، حيث نجد إن التنمية المستدامة لها علاقة معنوية في نموذج الانحدار الخطي مع القيمة السوقية عند مستوى معنوية (0.040) وهو أكبر من (0.01) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل مع كل من المتغيرات صافي الربح، وعائد السهم، وحجم التداول، والقيمة السوقية. لتصبح الفرضية يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على الأداء السوقية الممثل في: صافي الربح، وعائد السهم، وحجم التداول، والقيمة السوقية، وقبول الفرضية الصفرية مع كل من المتغيرات معدل دوران السهم، و Tobin's Q لأن مستوى المعنوية (0.595)، (0.792) وهو أكبر من (0.05)، (0.01) وهنا يتم قبول الفرضية لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على الأداء السوقية الممثل في: معدل دوران السهم، و Tobin's Q.

جدول رقم (2): مصفوفة ارتباط بيرسون ومعامل الانحدار الخطي المتعدد لتأثير التنمية المستدامة على الأداء السوقي للمصارف

المتغير	صافي الربح	عائد السهم	حجم التداول	معدل دوران السهم	القيمة السوقية	Tobin's Q
معامل الارتباط R	0.959*	0.555*	0.644*	- 0.596	0.360*	-0.048
معامل الانحدار	15.977	5.21*10-8	77.246	-1.64*10-8	132.513	- ⁸ 10*1.767
اختبار T	18.927	3.718	4.681	-0.537	2.148	-0.266
اختبار F	358.235	13.825	21.916	0.288	4.613	0.071
مستوى المعنوية	0.000	0.001	0.000	*0.595	0.040	*0.792
معامل التحديد	0.92	0.308	0.414	0.009	0.13	0.002
حجم العينة	36	36	36	36	36	36

المصدر: مستنتجة من مخرجات spss

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على صافي التدفق النقدي التشغيلي.

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل الى وجود علاقة معنوية سالبة (عكسية) بين التنمية المستدامة وصافي التدفق النقدي التشغيلي عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، (0.05) وهذا يؤكد صحة الفرضية فيما يتعلق بعدم وجود علاقة معنوية بين التنمية المستدامة وصافي التدفق النقدي التشغيلي. وكان معامل التحديد المعدل لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يساوي 0.0198 وهذا يعني إن 1.98% من التغير في صافي التدفق النقدي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة التنمية المستدامة (المتغير المستقل) وهي نسبة ضعيفة جداً وهذا يعني أن لا يوجد تأثير، كما تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد التأثير المعنوي للتنمية المستدامة على صافي التدفق النقدي التشغيلي، كما يوضح جدول رقم (3) نتائج اختبار (T-Test)، و (F-Test)، حيث نجد إن

التنمية المستدامة ليس لها علاقة معنوية في نموذج الانحدار الخطي مع صافي التدفق النقدي التشغيلي لأن مستوى المعنوية (0.445) وهو أكبر من (0.05) وعليه نقبل بالفرضية الصفرية وهي: لا يوجد أثر معنوي للتنمية المستدامة على صافي التدفق النقدي التشغيلي.

جدول رقم (3): مصفوفة ارتباط بيرسون ومعامل الانحدار الخطي المتعدد لتأثير التنمية المستدامة على صافي التدفق النقدي التشغيلي

المتابع المستقل	صافي التدفق النقدي التشغيلي					
	معامل الارتباط R	معامل الانحدار	اختبار T	اختبار F	مستوى المعنوية	معامل التحديد
التنمية المستدامة	-1.138	-2.969	-0.773	0.598	*0.445	0.0198
حجم العينة						36

المصدر: مستنتجة من مخرجات spss

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

ثالثاً: النتائج والتوصيات

تم تقسيم نتائج الدراسة على قسمين هما:

نتائج الدراسة النظرية:

1. إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الجديدة على بيئة الأعمال الفلسطينية فقد بدأ العمل بهابدياً من عام 2009، حيث كان ذلك واضحاً من خلال البيانات المالية المنشورة من قبل المصارف والوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين.
2. تشير بعض الدراسات إلى تأثير إيجابي للتنمية المستدامة على الأداء المالي والبعض الأخرى بين أن هذه العلاقة سلبية، والفرق في نتائج الدراسات يعزى إلى اختلاف مقاييس التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية والمنهجية والأدوات الإحصائية ومتغيرات الوساطة وحجم الوحدات الاقتصادية وهذا ما أكدته الدراسة.
3. عدم التزام بعض المصارف بالإفصاح عن التنمية المستدامة بشفافية والاكتفاء بالإفصاح فقط على شكل صورة إجمالية للمبالغ المنفقة على كل نشاط على حدا دون أي توضيح، والبعض الآخر اكتفى بالإفصاح عن إجمالي المبلغ المنفق على التنمية المستدامة دون الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وحجم الإنفاق لكل متغير.

4. عدم وجود طريقة أو آلية محددة لقياس التنمية المستدامة في بيئة الأعمال الفلسطينية، حيث كان الإفصاح والاهتمام في التنمية المستدامة كان في قطاع المصارف والخدمات المالية مرتفع على عكس باقي القطاعات.

نتائج الدراسة التطبيقية:

1. توجد علاقة (طردية) موجبة وذات تأثير معنوي بين التنمية المستدامة ومؤشرات الأداء المحاسبية، وهذه النتيجة جاءت مشابهة لدراسة كل (من عبد الرحيم، 2015، Husted & Allen, 2007).
2. توجد علاقة (طردية) موجبة وذات تأثير معنوي بين التنمية المستدامة والأداء السوقي، وهذه النتيجة جاءت مشابهة لنتائج دراسة (الحلو، 2016)، (Yusuf & Maryam, 2015).
3. لا يوجد أثر للتنمية المستدامة على كل من معدل دوران السهم، و Tobin's Q، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
4. توجد علاقة عكسية (سالبة) بين التنمية المستدامة وكل من معدل دوران السهم، و Tobin's Q، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

التوصيات:

1. ضرورة تعزيز مفهوم التنمية المستدامة لدى كل من الملاك ومجالس الإدارة والموظفين بحث يتم التركيز على توحيد المصالح بينهم لأن التعارض في المصالح قد يؤدي إلى أثار سلبية على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.
2. ضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة ليس في القطاع المصرفي فقط بل ضرورة الاهتمام بها في جميع القطاع الاقتصادية الأخرى لما لها من أهمية للمجتمع بصورة مباشرة وهذه الميزة عائدة على الوحدة الاقتصادية في تحسين ربحيتها وادائها المالي على المدى البعيد.
3. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطيني بدورها في إلزام جميع الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين بضرورة الإفصاح عن التنمية المستدامة وكيفية احتسابها وتوزيعها بطريقة واضحة ضمن أطار محدد لجميع الوحدات وعدم ترك العنان لكل وحده الاقتصادية في تحديد آلية الإفصاح.
4. ضرورة العمل على إيجاد طرق محاسبية محددة لقياس التنمية المستدامة خاصة بأن هناك صعوبة في قياس الأثر الاجتماعي والتنموي من الناحية المحاسبية.

5. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطيني بأخذ دورها من خلال إصدار تعليمات للمصارف لاتخاذ خطوات نحو تطبيق التنمية المستدامة من خلال إعداد تقارير الاستدامة بشكل منفصل عن التقارير والبيانات المالية السنوية بشكل سنوي وفق مبادئ مبادرة الميثاق العالمية (GRI) وإن يتضمن التقرير المعلومات عن الإنجازات المجتمعية والبيئية.
6. على المصارف تعديل من سياساتها المصرفية والتميز في التعامل مع الوحدات الاقتصادية التي تقدم تنمية مستدامة للمجتمع بشكل عن غيرها كنوع من التشجيع.
7. ضرورة استخدام سياسة الدعم من قبل الجهات المختصة لتحفيز الوحدات الاقتصادية على تطوير وتطبيق التنمية المستدامة.
8. المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد للمجتمع، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية الحقيقية التي تخلق فرص عمل وتحقق قيمة مضافة، بغض النظر عن كبر هذه المشروعات أو صغرها.
9. ضرورة زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير للتنمية المستدامة لاعتبارها عامل هام في تحسين الأداء المالي. وتحويل نتائج الأبحاث والمؤتمرات من سرد انشائي إلى لجان عمل تقوم على تطبيق النتائج الفعلية التي قد تعود بالفائدة على المجتمع وافراده.

المصادر والمراجع.

☒ المراجع باللغة العربية.

1. ابن سالم، عامر والعربي، بلخضر محمد. (فبراير، 2012). تحديد طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية. بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث، منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15/فبراير/2012.
2. الحلو، اعتدال. (2016). محاسبة الاستدامة وأثرها على قيمة السهم للشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق المال الفلسطيني. المؤتمر العلمي الأول للتنمية المجتمعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
3. الخولي، أسامة. (2002). البيئة وقضايا التنمية والتصنيع _ دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية. سلسلة عالم المعرفة رقم 285، الكويت.
4. الدعاس، عبد الله. (2010). ادارة الجودة وأثرها في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (37)، العدد (1).
5. الصاوي، عفت أبو بكر محمد. (يوليو، 2011). نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد (48)، العدد (2).

6. الغالي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي. (2005). محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع. عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
7. الفقهاء، فهد راعي. (2012). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية. قسم المحاسبة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
8. النعيمات، سعيد مخلد وحسين، فارس جميل. (2011). دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع المصارف التجارية في الأردن. مجلة كلية بغداد للعلوم والاقتصادية الجامعة، العدد (28).
9. بامزاحم، فائز محمد شيخ. (2003). أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
10. بدوي، محمد عباس. (2011). نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشآت في مجال التنمية المجتمعية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (48)، العدد (2).
11. جريوع، يوسف. (2007). مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (15)، العدد (1).
12. حريم، حسين والساعد، رشاد. (2005). نظرة المديرين للمسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمة منظماتهم في تحملها: بحث ميداني في عينة من المنظمات الصناعية الاستخراجية بالأردن، مجلة العلوم التطبيقية، عمان - الأردن، المجلد (8)، العدد (8).
13. حنان، رضوان حلوة. (2003). بدائل القياس المحاسبي المعاصر. عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
14. عبد الرحيم، جمال كامل محمد. (2015). قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن المسؤولية الاجتماعية في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
15. عريف، نورة (2011). إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام التكلفة التاريخية. رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات جيائية ومحاسبية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
16. عمر، بلال فايز والشعار، إسحاق محمود وزلوم، نضال عمر. (2014). أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهم العامة الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 41، العدد 2
17. عبد السلام، عمر الحسيني وحسن، غادة فاروق. (ديسمبر، 2003). تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية لدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة. المؤتمر العربي الاقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة.
18. عبد الغني، دادن. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث، العدد (4).
19. غنيم، عثمان محمد وأبو زنت، ماجدة. (2010). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان، الأردن، درار صفاء للنشر والتوزيع.
20. مراد، ناصر. (2009). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (46)، مصر.

21. وهيبة، مقدم. (2014). تقييم مدى شدة استجابة متطلبات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

☒ المراجع باللغة الإنجليزية:

22. Alexander, G.J & Buchholz, R.A (1978). Corporate Social Responsibility and Stock Market Performance. The Academy of Management Journal, 21(3),479-486.
23. Asongu, J.(2007). The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool. Journal of Business and Public Policy, 1(1),2-4.
24. Arcay, M. R. and Vazquez, F. (2005). Corporate characteristics governance rules and the Extent of voluntary Disclosure in Spain. Advances in Accounting. 21,299-331.
25. Cardebat,J. & Sirven, N. (Feb, 2010). What corporate social responsibility reporting adds to Financial return? Journal of Economics and International Finance. 2,(2006-9812), Academic Journal.
26. Daniela, E. andBaumgartner, R.J (2006). The relationship between Sustainable Development and Corporate Social Responsibility. Corporate Responsibility Research Conference, 4th - 5th September.
27. Gray, R. Kouhy, R. and Lavers, S. (1995). Corporate social and environmental reporting: a review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure. Accounting Auditing and Accountability Journal, 8(2),47-77.
28. Hossain, M. Islam, K. and Andrew, J. (Oct, 2006). Corporate social and environmental disclosure in developing countries: evidence from Bangladesh.in Proceedings. ofthe Asian Pacific Conference on International Accounting. Hawaii.
29. Husted, B. W IFAC, & Allen, D. B. (2007). Corporate social strategy in multinational enterprises: Antecedents and values creation. Journal of Business Ethics, P74.
30. IFAC. (2006). Why sustainability counts for professional accountants in Business. Available online: <http://www.ifac.org>.
31. Kang Kyung, Seoki Lee and Chang Huh. (2010). Impacts of Positive and Negative Corporate Social Responsibility Activities on Company Performance in the Hospitality Industry International. Journal of Hospitality Management, 18,72-82.
32. Luo, Xueming and Bhattacharya, C.B. (Oct,2006) Corporate Social Responsibility, Customer Satisfaction, and Market Value. Journal of Marketing, 70(4),1-18. Variable at: <http://dx.doi.org/10.1509/jmkg.70.4.1>

33. Martinez-Ferrero, J.& Valeriano, F.A. (2015) Relationship Between Sustainable Development and Financial Performance: International Empirical Research Business Strategy and the Environment, 24(1),20-39.
34. Muhammad, M, & Syed,S, P. (2014). Impact of Corporate Social Responsibility on Corporate Financial. Research on Humanities and Social Sciences, Islamia University of Bahawalpur, Pakistan, ISSN (Paper)2224-5766 ISSN (Online)2225-0484 (Online), 4(14),7-15.
35. OECD. (2002). "The DAC Guidelines: Strategies for sustainable Development". Available online at: <http://www.oecd.org/dac>.
36. Rahahleh, M, Y and Sharairi, J A. (2008). The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan. International Management Review. (4),17.
37. Schermerhorn, John R. (2002), Management, (7th ed). John Wiley and Sons Inc., New York.
- Yusuf, B,A.& Maryam, A. (2015). Corporate Social Responsibility and Company Performance", Journal of Business Studies Quarterly. School of Management, University of Leicester, UK, 7(1),151-166.